

ألا وتقول الزور وشهادة الزور فإما لا يقولها حتى تلت لا يسكت ذكره في كتاب الأدب وذكر البخاري
في كتاب الحدود من الصحيح بأسناده إلى عبد الله حتى تلت يا رسول الله أي الذب اعظم قال إن تخلف
تأ وهو خلقك قلت تراخي قال إن تغفل وذلك من أجل أن يطهر معك قلت تراخي قال إن تخلف
حيلة جارك وذكر صاحب السنن هذا الحديث بأسناده إلى عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
الطلاق ولكن قال فيه قال وأقل تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم والذين لا يدعون مع الله شيئا
وكان يقولون النفس التي حرم الله الإباحة ولا تزون الآية **قوله** قال ومن يأتني بما من الكفاية
التي يتعلق بها الحق أي قال القدر في مختصره وذكر مثل الزنا والسرقة وندف المحصن وقطع
الريق وإفلا بقبل شهادة من يأتني بغير أنواع الكفاية فاسق وشهادة الفاسق غير مقبولة
لقول تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقل للناسي في تهذيب أدب القاض عن الحضانة فقال
ولا تقبل شهادة قطاع الطرق والفسوس وأصحاب الخمر والنساء ومن يعمل عمل قوم لوط ومن
شرب الخمر أو من يسلم من البهلاء زور له نفاق ولم يشترط الحضانة في شرب الخمر إلا إذا
كانت ترى وجهه إن شرب الخمر ويوجب رد الشهادة بشرط في شهادة الأعراب
الأدماة فقال لا تقبل شهادة مدمن الخمر ومدمن السكر وفأيدته إن استورب في السر
لا يستط عدالة قال صاحب الإحسان وهذا شرط صحيح لأنه متى دام عليه فهو مقيم على معصية
دائم لم يدم عليه نوبات آدم فقال الناصبي أيضا ولا تقبل شهادة من جلس مجلس الخمر والمار
على السر وإن لم يشكر لأن اختلاط بهم وتركه الأمر بالمعروف ونحوه يستوجب عدالته وإن لم
يكن نفس الجلوس نسقا لا تقبل شهادته **قوله** قال ولا من يدخل الحمام بغير إزار وذكر
لأن كسب العورة حرام ومن كسب الحمام فاسق فلا تقبل شهادته ولأن ذلك يدل على ركاكة دينه
وقلة مبالاة فلا يؤمن عليه من شهادة الزور فلا تقبل شهادته **قوله** أو يأكل الربوا أو يفسد
بالزور والشطرنج هذا لفظ القدر في مختصره وهو عطف على قوله من يدخل الحمام بغير
الإزار وإنما يقبل شهادة أهل الربوا لأنه فاسق لا يتركه الإمام قال تعالى وأحل الله البيع
وحرم الربوا وقال تعالى ودر ما بق من الربوا إن كنتم موحدين فإن لم تتحلوا فأدوا برب
من الله ورسوله فندروا مع الصحيح البخاري أن أهل الربوا من الشيع الموقوفات ونقل صاحب
الإحسان عن شهادة الأصل ولا تقبل شهادة أهل الربوا إذا كان مشهورا لأن الربوا
يكن مشهورا ونظرية التهمة وعدالته ظاهرة فلا تقبل بتهمة المعصية لم تخف وأما الذي
يلعب بالشطرنج إذا فامر عليه أو سلفه أو كثر الخلف الكذب الباطل فلا يجوز
شهادته أما إذا لم يوجد أحد هذه المعاني ولعب بالشطرنج وحافظ على الصلوة في وقتها
لم يفسد ولم يتعاص ولم يخلف بالكذب فإنه لا يسقط شهادته وذلك لأن العيباء اختلوا في حمة العيب
بالشطرنج وإباحته عند انعدام هذه المعاني فعلى قول مالك والشافعي على كذا نقل صاحبها
شتمن لامة الرخصي في شرح أدب القاض في باب المسئلة عن اليهود لأن الناس
لا يفتقون من البايرو ولا يتختمون صاجنة فلا يرد شهادته ووجه قول الشافعي أنه يشترط الخواطر
وأن تعلم أمر الجرم من الشهادة الزور وفتح الكيد عن نفسه وذكر امر محمود فصار كاللعب
بالفوس والفوس والشماري صاجنة السنن بأسناده إلى عتبة ابن عامر قال

قوله في القاض
في الأدب القاض وذكر
الطاهر لم يفسد
شهادته

رسوله صلى الله عليه وسلم ليس من الهول إلا نكاح نكاح الرجل فرسه وملا عته أهله وكرهه بنوسه
وتبطل نكاح هذا الحديث يكون الهول الشطرنج حراما لأنه غير الثلاث ودوى في كتاب الأمان في سرقة
الصيانة في باب الهول مستدلى بحسن مسلم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ملعون من لعب بالشطرنج والناظر إليها كالأكل الخبز وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال ما أتاني زيد ولا الدومي وأما الذي يلعب بالزور فزور الشهادة على كل حال كذا في
الغنية وذكر لانه حرام بالإجماع **قوله** ولا من يتبع الأفعال المستحقة كالبول على الطريق والأكل
على الطريق هذا لفظ القدر في مختصره وهذا نسخ المستحقة والمستحقة وكلها على حقيقة
اسم المفعول وروى المنتخبة بالحاء المشددة المسمونة وهو أصح النسخ وهي من التسييف
وهو النسبة إلى الشيف وهو رقة الصقل من قولهم تورب سحيت إذا كانه قليل الغزل وروى
المنتخبة بكسر الحاء أي الأفعال المستحقة بصاحبها قال القائل في الإحسان وكان شيخنا
ابن عبد الله الحجازي يخلى على ابن بكر الواري عن ابن الحسن الكوفي أن من يأكل في السوق يبيئ
بدي الناس لا تقبل شهادته وكذلك من يبيئ في السوق يسود بل ليس عليه غيره لأنه تارك
للزور وقال الناصبي في تهذيب أدب القاض حكم على الحسن أن شيخا لو صاغ الأختار في القاع
لم تقبل شهادته لأن هذا شحف وإن لم يحكم بنفسه لذلك **قوله** ولا تقبل شهادة من يظهر
سنت السلط هذا لفظ القدر في مختصره والمراد من السلط الصعابة والتأعوب والخبينة
منهم وقال الشيخ الأمام الرخصي في شرح أدب القاض قال أبو يوسف إنما رجل أظهر شعبة
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون شهادته مقبولة وذلك لأنه أظهر شعبة واحد
من المسلمين لا يكون شهادته مقبولة بسقط عدالته فإذا أظهر الشيعين لو أحسن إخبار
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يكون مقبولا ونقل صاحب الإحسان في الموضوع في أدب القاض
في الشهادة عن نوادر أبي يوسف رواية ابن عباس لا يقبل شهادة من يتهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأقبل شهادته من يشهد منهم وفرو عنها بان أهلها والشيعين
مخوفة وسكتة لا تأتي بفكر الأتفه من الأضلاع والاستسلا وشهادة السجود
تقبل ولا كذلك البري لأنه يقتضيه دينا وإن كان على باطل لم يظهر نسمة وأما نقل القدر
بالمهارة السلف لأنه إذا اعتقد ذلك ولم يظفر وهو عدل في أفعال ما من شهادة تقبل
كأن شرح الأقطع **قوله** وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطا بية أراد باهل الأهواء إخبار القدر
كالخاص والرافعي والجمري والقدي والمتب والمعلل وسنى أهل البديع أهل الأهواء الميلاية
المحجوب نفوسهم بلا دليل شرعي أو عقلي والهرمي مجبوب النفس من هوى السنن إذا اجتهت
وقدمت في التدين في باب انقسام السنن وعند الشافعي لا تقبل شهادة أهل الأهواء
لأن النسق من حيث الاعتماد ستر من النفس من الفسق من حيث العقاب ولصاحب الحق
مستلم لا يثبت بالكذب إذا امتنع عن صبر محطوره دينه وأما وقع بهادته لتسوده في الدين ذلك
فإنه من الكذب لا سيما إذا اعتقد الكذب كمن وهو مذموم الخواص يكون ذكره بعد من التهمة
قال في شرح الأقطع قال محمد بن الخواص ما لم يخبر جوا إلى قال أهل العدل شهادته ما جازية
لأنهم لم يظهروا من أنفسهم الفسق وإنما اعتقدوه فإذا أتوا بعد الظهور الفسق لم تقبل

المستحقة

في القاع

أصحاب

المخزول
والسائل شاعره